

بسم الله الرحمن الرحيم



1426 هـ - 2005 م

أثر السياسات الإسرائيلية المصاحبة لانتفاضة الأقصى في
البنية التحتية الاقتصادية للصناعة في محافظة جنين للفترة الواقعة بين
(2000 - 2004)

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدم من:

د. فتح الله أحمد غانم

أستاذ مساعد - قسم إدارة إنتاج

جامعة القدس المفتوحة - جنين - فلسطين

مايو 2005 م

أثر السياسات الإسرائيلية المصاحبة لانتفاضة الأقصى في البنية التحتية الاقتصادية للصناعة
في محافظة جنين للفترة الواقعة بين (2000 - 2004)

الملخص:

قامت هذه الدراسة بتوضيح التأثيرات السلبية نتيجة السياسات الاسرائيلية المصاحبة للانتفاضة الحالية المستمرة منذ أربع سنوات متتالية، على قطاع الصناعة في محافظة جنين. وكيفية تعايش الشعب الفلسطيني مع هذه الأوضاع عن طريق محاولته اقتضاب بعض الآثار السلبية لهذه الانتفاضة بهدف الاستمرار والبقاء. وما ينطبق على مدينة جنين ينطبق بصورة أو بأخرى على بقية المناطق الفلسطينية، ولما كانت منطقة جنين قد تحملت أعباء أكبر من الإجراءات التدميرية والعقابية التي مارستها إسرائيل على محافظة جنين، لأنها تشكل إحدى بؤر الانتفاضة الأكثر التهابا في فلسطين.

وقد تبين من الدراسة والملاحظات المباشرة أن قطاع الصناعة تأثر بشكل كبير جدا، فبالإضافة إلى تأثير الانتفاضة المباشر والإجراءات التي سبق ذكرها من جمود الأسعار وارتفاع تكلفة الإنتاج، فقد برز تأثير سلبي سببه تدفق المنتجات الإسرائيلية والأجنبية على الأسواق الفلسطينية مما وضع المنتجات المحلية والأجنبية في وضع منافسة غير متكافئة، بالإضافة لعدم فرض قيود أو حماية للمنتج المحلي، وتوقف مصادر التمويل وغيرها من الأسباب. مما نتج عنه إلى توقف أو انخفاض الدخل لدى قطاعات واسعة من السكان مما سبب نقصا ملحوظا في القدرة الشرائية التابعة لهذا القطاع، بالإضافة للطوق الأمني والإغلاقات المستمرة ومنع التجول مما نتج عنه نقص ملحوظ في المواد الخام وقطع الغيار. ولولا قوة الإرادة لدى القائمين على هذا القطاع بعملهم وقدرتهم على الاستمرار، لأغلقت معظم الورش الصناعية في المحافظة. مع ملاحظة أن بعض هذه الورش قد أغلق فعلا. ويرى الكثير من المسؤولين أن هذا الوضع سوف يكون صعبا حال توقف الانتفاضة لأنهم سيضطرون لدفع التزاماتهم المختلفة والمتراكمة منذ ما يقارب أربعة الأعوام. ومن المتوقع أن تعلق أكثر من نصف هذه الورش أبوابها في مدينة جنين نتيجة لذلك. مما يعني أن هؤلاء سوف تكون خسارتهم فيما دفعوه من رؤوس أموال وبدل خلو وهذا ما كانت تتادي به الغرفة التجارية في المدينة مرارا وتكرارا، وكذلك لوحظ النزوح العكسي للتجارة والأعمال من مدينة جنين إلى البلدات والقرى التابعة للمدينة.

Abstract:

This study has figured out the continuous negative impact of Israeli Polices accompanying Al-Aqsa Intefada for almost four years on the economic infrastructure of the industrial sector in Jenin district. This study illustrated the way Palestinian live and how could they sustain with these crises. Taking into consideration the major impact of the destruction of Jenin city by Israeli army in Particular and the whole district in general, since Jenin City forms the focus point of this Intefada. It was noted from this study and the intensive interviews made by the researcher that the Industry sector was negatively affected more than the other sectors in the district. In addition to that, all the obstacles and hard procedures Israelis used on the Palestinian, have frozen commodity prices and increases the production cost, while the foreign products keeps on entering the Palestinian markets, resulting to un equivalent competition with the local products. It was also noted no restriction and financial supports has been done to this sector, which in return resulted to low income for a wide range of people that resulted in decreasing the purchasing capability of this sector. The continuous closure and curfews resulted into lack of raw materials, and spare parts. While the well power and determination of those who are in-charge of this sector many factories would have been closed although some of these industries has been closed.

The responsible people in-charge of this sector believes that situation will be more difficult even after the end of this Intefada, because they will be compelled to pay their due money. And it is expected more than half of these firms will be closed due to these circumstances which indicates that losses will be very high as compared to what they paid as capital and goodwill. This was what Jenin Changers of commerce and the representative of the Ministry of Industry and commerce were calling for. Also it was noted that some of these industries has been shifted from the city to the near by villages.

مقدمة:

مع استمرار انتفاضة الأقصى ومع تزايد العقوبات الجماعية كإغلاق وفرض نظام حظر التجول وغيرها من الإجراءات التعسفية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة مثل:

- منع حركة الفلسطينيين من وإلى إسرائيل
- منع حركة الفلسطينيين من وإلى البلدان المجاورة
- منع الحركة داخل المناطق الفلسطينية (قرى ومدن)
- منع التجول داخل المدن والقرى

هذه العقوبات التي فرضت على الشعب الفلسطيني شلت حياة مئات الألوف من هذا الشعب، وقد كان من نتائجها ارتفاع نسبة البطالة، ومنع وصول المواد الخام، والتحكم بها والتحكم بحركة السلع الاستهلاكية الأساسية مقارنة الوضع الحالي بالوضع السابق (ما قبل الانتفاضة). وقد نتج عن هذا الوضع انخفاض حاد في الدخل، مما أثر بشكل سلبي واضح على قطاع الصناعة وبالتالي تدهور الدخل القومي بشكل عام.

إضافة لما لهذه العقوبات الجماعية المستمرة على الشعب الفلسطيني من تأثير، فالشعب بأكمله عانى وما زال يعاني من هذه العقوبات نفسياً وجسدياً واقتصادياً. ولذا فالحياة الاقتصادية وبنيتها التحتية قد دمرت بالكامل. وقد أصبح الشعب الفلسطيني جراء العقوبات المفروضة على الحدود الدولية المجاورة وإغلاق قطاع غزة يعاني الكثير الكثير. إضافة إلى كثرة نقاط التفتيش المنتشرة في جميع المدن الفلسطينية وقراها في الضفة وقطاع غزة التي نتج عنها تقطيع أوصال الوطن مما أدى إلى تدمير حياة الشعب الفلسطيني بشكل عام والحياة الصناعية بشكل خاص منذ بداية الانتفاضة. هذه الحالة جعلت الاقتصاد الفلسطيني يبقى في حالة من عدم الاستقرار والاختلال وعدم القدرة على إحداث التوازن المعقول مما يجعل العملية التنموية شائكة وصعبة ومكلفة برمتها، وبالتالي تدمير القطاع الصناعي.

وفي دراسة الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية،¹ تبين أن إسرائيل في ظل الواقع الراهن هي الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، فهناك نحو 80 وكالة تجارية في

¹ الصوراني غازي، الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، الحوار المتمدن – العدد 592، 2003./09/15.

الأراضي الفلسطينية لشركات إسرائيلية، وجميع هذه الوكالات الإسرائيلية تخص سلع لها بدائل في الأسواق العربية في مصر والأردن، إلى جانب ذلك فإن نسبة 86% من مستورداتنا من إسرائيل، فيما لا تتجاوز نسبة استيرادنا من مصر والأردن 1% لكل منهما، أي أننا نستورد حوالي 10% من مجموع صادرات إسرائيل التي بلغت 24 مليار دولار (عام 99) و نحتل بذلك الموقع الرابع بعد الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية².

وكان من توصيات هذه الدراسة، إعادة النظر في صيغة العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية بما يؤدي إلى إلغاء استمرارية هذا الواقع وهذه العلاقة الموروثة عن الاحتلال وبرتوكول باريس. والتأكيد على رفض صيغة الاتحاد الجمركي، وكذلك عدم التعامل مع إسرائيل وفق صيغة منطقة التجارة الحرة وهذا يقتضي تشكيل هيئة فلسطينية وطنية بصورة مؤقتة تحقيقاً لهذه الغاية. إذ أن اتفاقية التجارة الحرة تحمل العديد من السلبيات للجانب الفلسطيني ومنها: منافسة المنتجات الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية. صعوبة منع البضائع التي تستوردها إسرائيل من الخارج من دخول الأراضي الفلسطينية بدون جمارك طبعاً. هذه الاتفاقية (التجارة الحرة) تفرض علينا ضرورة ملاءمة المنتجات الفلسطينية لقواعد المنشأ والمواصفات كي تدخل إلى إسرائيل دون جمارك (لا نستطيع المنافسة). البديل هو تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية مع الدول العربية و عقد اتفاقات تجارة حرة معها. كما ينبغي دراسة و تطبيق السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين الضفة و القطاع و إنهاء حالة الارتباط لكل من الضفة و القطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وهذا تحد كبير، سيعزز توجهنا نحو تقليل الاعتماد على إسرائيل في توظيف الفائض من العمالة الفلسطينية وذلك من خلال زيادة القدرة التشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة و غزة أو في السوق العربي.

وفي دراسة حول العامل الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي³، التي بينت أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى 78% ونسبة الفقر إلى 75% في صفوف الأسر الفلسطينية. وكان الهدف من الدراسة تسليط الضوء على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناتجة عن استمرار الحصار والإغلاق الإسرائيلي التي يعانيها العامل الفلسطيني جراء الأزمة الاقتصادية والمعاناة اليومية التي يواجهها، وحصر الخسائر الاقتصادية التي لحقت بقطاع العمل والعمال منذ اندلاع الانتفاضة، ودور الجمعيات والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في التخفيف من معاناة

² Israel Government Gate way, <http://www.cbs.gov>.

³ أبو راس منير، العامل الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي، 2003، <http://www.miftah.org/>

العمال الفلسطينيين وتقديم بعض التوصيات من أجل المساهمة في حل الأزمة التي يواجهها العمال بشكل خاص والشعب الفلسطيني بشكل عام.

ومن أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسة:

- تفشي ظاهرة البطالة وزيادة عدد الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر جراء الحصار والإغلاق الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية.
- انتشار المشاكل النفسية السلوكية لدى العامل الفلسطيني وأسرته بشكل كبير بعد الحصار .
- تحول سلبي في السلوك الاجتماعي لدى العامل الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق الإسرائيلي .
- ازدياد دور الجمعيات والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في التخفيف من معاناة العامل الفلسطيني بشكل نسبي .

وأوضحت الدراسة أن إجمالي الخسائر التي لحقت بقطاع العمل و العمال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 2000/9/29 وحتى تاريخ 2003/1/1 بلغ أكثر من 3.7 مليار دولار نتيجة توقف العمال عن عملهم وانضمامهم لدائرتي البطالة والفقر وارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى 78 % واتساع دائرة الفقر لتصل إلى 75% من مجموع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مما أثر على مستوى المعيشة اقتصادياً واجتماعياً وترك آثاره النفسية على سلوك العمال نتيجة زيادة الأعباء الحياتية وانعدام مصادر الدخل على مدار الانتفاضة .

وأكدت الدراسة أن ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر من المشاكل الاقتصادية الكبرى ومن أخطر الأمراض الاجتماعية لما يترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية سيئة تتمثل في العصبية والتوتر والعنف ضد أفراد الأسرة .

كما أشارت الدراسة أن المجتمع الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة يواجه معدلات بطالة عالية جداً جراء ممارسات الاحتلال من إغلاق وحصار ومنع وصول المواد الخام لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى منع وصول العمال لأماكن عملهم لكسب قوت أطفالهم بشكل طبيعي .

وقبل بدء الحصار و الإغلاق الإسرائيلي كانت نسب البطالة متفاوتة وسجلت أعلى ارتفاع في عام 1996، ويعود ذلك للإغلاق الإسرائيلي الذي فرض على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت أيام الإغلاق (138 يوم على قطاع غزة) و(132 يوم على الضفة الغربية).

وبعد عام 1996 انخفضت نسبة البطالة إلى 11% في الربع الثالث من عام 2000 .

ومع بداية الانتفاضة أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اتباع سياسة الإغلاق والحصار على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية حيث منعت العمال من الوصول لأماكن عملهم ومنعت دخول

المواد الخام لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ودمرت المصانع وقلعت الأشجار وقصفت المنازل لتدمير الاقتصاد الفلسطيني . مما نتج عنه ارتفاع مستمر في نسبة العاطلين عن العمل بسبب اعتماد العمالة الفلسطينية على أسواق العمل الإسرائيلية لتصل نسبة البطالة في الربع الأخير من عام 2000 إلى 49%.

وفي الربع الأول من عام 2001 ازدادت نسبة البطالة لتصل إلى 55 % ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتشديد الحصار والإغلاق على الأراضي الفلسطينية ازدادت نسبة البطالة في ثلاثة الأرباع الأولى من عام 2001 لتصل إلى 62 % ، وفي الآونة الأخيرة ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 78% أي ما يقارب 549 ألف عاطل عن العمل، وفي الربع الأخير من عام 2002 وصل عدد العاطلين عن العمل ما يقارب 411 ألف عاطل عن العمل .

وتعتبر ظاهرة البطالة وسياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي من مسببات الفقر ويوجد علاقة طردية بين الفقر والبطالة فكلما ازدادت البطالة ازداد عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، فنتيجة لزيادة نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني ازداد عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ولكن في البداية كانت نسبة الفقر منخفضة وذلك بسبب ادخار العامل الفلسطيني جزءاً من الدخل الذي كان يتقاضاه مقابل عمله سواء داخل الأراضي المحتلة عام 48 أو أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية . من هنا هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية الاقتصادية، وخصوصاً تحديد مدى تأثير قطاع الصناعة بهذه الأحداث، وكيف يمكن لهذا القطاع أن يستمر ويبقى في ظل هذه الظروف. والتي كان من أهمها فحص البنية التحتية الاقتصادية في ظل هذه الظروف، والتحقق من حاجات قطاع الصناعة تحقيقاً لاستمراره وديمومته. وذلك من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع في محافظة جنين. وبيان إجابات عينة أفراد الدراسة على المتغيرات التالية (توفر المواد الخام، السوق الداخلي والسوق الخارجي، العمالة، البنوك، الاستثمارية، والمنافسة، والدعم والتعويضات)، كما تطرقت هذه الدراسة للقيود الأكثر أهمية التي تواجه عينة أفراد الدراسة، وكيفية مواجهة هذه القيود والعيش معها. حيث أجريت الدراسة على عينة عشوائية مؤلفة من 41 فرداً من مجتمع يتكون من 300 فرداً وفقاً لمصادر الغرفة التجارية ومكتب وزارة الصناعة في المحافظة. وزع عليهم استمارة لقياس هذا الأثر، وبعد جمع البيانات وإدخالها لبرمجية SPSS لتحليلها والتعليق على نتائجها ونتائج فرضياتها التي اختبرت بناء على متغيرات مستقلة (مجال العمل، الخبرة، العمر، التعليم، موقع المصنع). حيث أظهرت النتائج الأثر السلبي للانتفاضة الحالية على هذا القطاع لأربع سنوات متتالية، وكيفية تعايش واستمرارية هذا القطاع مع هذه الظروف عن طريق اقتضاب بعض الآثار السلبية لهذه الانتفاضة بهدف الاستمرار والبقاء. حيث يكمن الأثر

السلبى وفقا لنتائج هذه الدراسة في جمود الأسعار، وارتفاع تكلفة الانتاج، تدفق المنتجات الاسرائيلية والأجنبية على الأسواق الفلسطينية، مما وضع المنتجات المحلية والأجنبية في وضع منافسة غير متكافئة، بالإضافة لعدم فرض قيود أو حماية للمنتج المحلي، وتوقف مصادر التمويل وغيرها من الأسباب.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في فحص أثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية الاقتصادية، وخصوصا تحديد مدى تأثير قطاع الصناعة بهذه الأحداث، وكيف يمكن لهذا القطاع أن يستمر ويبقى في ظل هذه الظروف، من خلال:

- فحص البنية التحتية الاقتصادية في ظل الظروف الحالية
- التحقق من حاجات القطاع تحقيقا لاستمراريته وديمومته.
- إمكانية التأقلم بالعمل ضمن الظروف الحالية.

مشكلة الدراسة:

حاولت هذه الدراسة إظهار مدى أثر انتفاضة الأقصى على قطاع الصناعة في محافظة جنين وذلك من وجهة نظر القائمين على هذا القطاع. وبيان إجابات عينة أفراد الدراسة على المتغيرات التالية (توفر المواد الخام، السوق الداخلي والسوق الخارجي، العمالة، البنوك، الاستثمارية، والمنافسة، والدعم والتعويضات)، كما تطرقت هذه الدراسة للقيود الأكثر أهمية التي تواجه عينة أفراد الدراسة، وكيفية مواجهة هذه القيود والعيش معها. وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو أثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية الاقتصادية لقطاع الصناعة في محافظة جنين؟ أخذا بالاعتبار العناصر التالية:

- توفر المواد الخام
- السوق الداخلي والسوق الخارجي
- العمالة
- البنوك
- الاستثمارية
- المنافسة
- الدعم والتعويضات

2. هل لانتفاضة الأقصى أي أثر على قطاع الصناعة من حيث توفر المواد الخام، الأسواق الداخلية والخارجية، العمالة، البنوك؟ تعزى للمتغيرات الآتية:

- مجال العمل
- الخبرة
- العمر
- مستوى التعليم
- الموقع

3. ما هي أكثر المعوقات و/أو القيود التي تواجه عينة أفراد الدراسة؟ وكيف يمكن لهم مواجهتها والاستمرار في عملهم؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدالة ألفا 0.05 لمتوسط إجابات عينة أفراد الدراسة حول أثر انتفاضة الأقصى من حيث "توفر المواد الخام، الأسواق الداخلية والخارجية، العمالة، البنوك" تعزى للمتغيرات المستقلة لعينة أفراد الدراسة، " مجال العمل، الخبرة، العمر، مستوى التعليم، الموقع".

أهمية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على آراء عينة أفراد الدراسة حول أثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية الاقتصادية لقطاع الصناعة في محافظة جنين، ولهذا سوف تكون هذه الدراسة مهمة لهذا القطاع بالدرجة الأولى، وسوف تكون مهمة للسلطات المعنية بشكل خاص، كما سوف تكون هذه الدراسة أداة للباحثين في هذا المجال وللذين يرغبون بتزويد معارفهم حول هذا الأثر. وأخيرا سوف تكون هذه الدراسة أداة معلوماتية حول العمل في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على عينة عشوائية خاصة بهذا القطاع في محافظة جنين.

طرق البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في معالجتها للبيانات الخاصة لأثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية الاقتصادية لقطاع الصناعة في محافظة جنين. وتم استخدام الاستبانة والمقابلات الشخصية بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع الصناعة في محافظة جنين، والذي يتكون من 300 فرد يمثلون قطاع الصناعة في المحافظة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة أفراد الدراسة المكونة من 41 فردا من مجتمع يتكون من 300 حسب مصدر الغرفة التجارية ومكتب وزارة الصناعة في محافظة جنين.

أدوات البحث:

قام الباحث بتصميم استمارة كأداة اعتمد عليها في جمع المعلومات، حيث تحتوي الاستمارة على قسمين رئيسيين، يحوى القسم الأول المعلومات الشخصية (تسعة متغيرات مستقلة)، في حين يخص القسم الثاني المتغيرات التابعة في الدراسة (68) متغير، غالبية هذه المتغيرات أخذت الطابع السلبي، كون موضوع الدراسة يكمن في التعرف على أثر الانتفاضة، والبعض الآخر أخذ الطابع الإيجابي، وهذا قاد الباحث لإجراء معالجة إحصائية خاصة للمتغيرات التي أخذت الشكل الإيجابي. وقد اعتمد الباحث أثناء تصميم الاستمارة على مقابلات أجراها مع بعض أفراد هذا القطاع. بالإضافة لاجتماعات مكثفة تمت مع كل من الغرفة التجارية ومكتب وزارة الصناعة في المحافظة.

طرق جمع البيانات:

بهدف تسهيل عملية توزيع الاستمارات وجمعها، فبالإضافة للباحث نفسه، فقد شارك الباحث اثنان من الطلبة تم تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الخاصة بتوزيع الاستمارات وجمعها، إذ تم توزيع الاستمارات في مدينة جنين وبعض القرى المجاورة عشوائيا، وتم جمع بيانات أخرى من المقابلات التي أجراها الباحث بشكل شخصي مع بعض أفراد عينة الدراسة.

الاجراءات الإحصائية:

الصدق والثبات:

بهدف تجريب الاستمارة قبل التوزيع، قام الباحث بتوزيع 7 استمارات وزعت بشكل عشوائي على أفراد متجانسين ولكنهم من خارج عينة الدراسة، بهدف معرفة مدى فهم فقرات الاستمارة من قبل هؤلاء الأفراد. وتم فحص هذه العينة لاستخراج معامل الثبات من خلال برنامج إحصائي وكانت النتيجة مقبولة، وتم إجراء اختبار الثبات مرة أخرى من عينة أفراد الدراسة وكان الفحص مقبولا أيضا.

وتم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والتكرار واستخدام التباين الأحادي في فحص فرضيات الدراسة. وتم استخدام وزن لسلم الخيارات المستخدم في الاستمارة لإعطاء معنى واضحا للبيانات التي تمت معالجتها، وفيما يخص الفقرات فقد تم تصنيفها لفقرات إيجابية وفقرات سلبية بهدف معالجتها إحصائيا. والجدول التالي يوضح هذا السلم والوزن المنسوب إليه للفقرات الإيجابية، وتم عكس هذا الجدول للفقرات السلبية.

جدول رقم (1)

السلم والوزن المعطي لكل درجة

رموز السلم	المعنى اللغوي للرموز في السلم	الدرجة	الوزن لقياس المتوسط الحسابي
م. ب	موافق بشدة	5	4.21 – 5.00
م	موافق	4	3.41 – 4.20
متردد	متردد	3	2.61 – 3.40
غ. م	غير موافق	2	1.81 – 2.60
غ. م. ب	غير موافق بشدة	1	<= 1.80

التعليق على المتغيرات المستقلة:

من واقع المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث، أظهرت النتائج أن الغالبية من أصحاب المصانع و/أو المسؤولين مسؤولة مباشرة عن المصنع، يعملون بصناعة بدائية وهي مكملة لصناعات ثقيلة أخرى في الغالب. وهذا يشير إلى أن الغالبية من الشعب تتجه نحو أعمال أخرى كالتجارة والزراعة والخدمات أكثر من القطاع الصناعي. وقد يعزى هذا الاتجاه لطول سنوات الاحتلال التي لم تشجع هذا القطاع ولم تسهل عملية الحصول على الترخيص اللازم للصناعة. كون هدف من أهداف سلطات الاحتلال تحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب استهلاكي لا يستطيع الاعتماد على ذاته، أضف إلى ذلك فإن العمل في القطاع الصناعي يحتاج إلى فنيين مهرة ورأس مال كبير إذا ما تمت المقارنة مع القطاعات الأخرى كالتجارة والزراعة وخدمات. كما أن القطاع الصناعي يعاني من قلة الدخل وذلك لعدة أسباب منها عدم وجود دعم لهذا القطاع، وتدفق المنتجات الأجنبية، ومحدودية السوق المستهدف من قبل قطاع الصناعة الفلسطينية، وندرة المواد الخام المحلية والاعتماد على استيراد مواد خام من خارج البلاد. بالإضافة لمنافسة المنتجات الإسرائيلية المدعومة من حكومة إسرائيل، وهذا ما بيّنته نتائج التحليل وفقاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها. (ونذكر هنا أن سوق الضفة كان يشكل سوقاً جيداً للمنتجات الإسرائيلية) ونستطيع القول أن هذا السوق كان ولا يزال جزئياً يوفر حوالي مائة ألف فرصة عمل داخل إسرائيل تقريباً، وهذا العدد هو نفس عدد العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون داخل إسرائيل⁴.

أما بخصوص الجنس فجميع أفراد عينة الدراسة هم من الذكور كما أظهرت نتائج التحليل، وهذه نتيجة محتملة في المجتمع الفلسطيني وخاصة في مثل هذه القطاعات التي في غالبيتها يتحكم فيها

⁴ الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء عام 1999

الذكور وذلك تماشياً مع العادات والتقاليد. وهذا ما أكده مركز الإحصاء الفلسطيني في منشوراته السنوية أن هناك أكثر من 50% من الإناث يواصلن تعليمهن حتى نهاية المرحلة الثانوية فقط وبعدها يتجهن للزواج. وكما هو متعارف عليه في المجتمع الفلسطيني فالإناث يُؤمّنَ بأن هذه القطاعات تخص الذكور أكثر منهن.

في حين أظهرت النتائج توزيعاً طبيعياً للفئات العمرية، ولكن يلاحظ أن حوالي نصف عينة أفراد الدراسة هم من فئة الشباب (أقل من عمر 30 سنة)، وقد يكون السبب في ذلك الأحداث الحالية التي زادت من نسبة العاطلين عن العمل، مما اضطرهم إلى الانخراط في مجال الصناعة. وهذا يؤكد النتائج التي ظهرت في التحليل المبين في الملحق رقم 1. بالإضافة لذلك فإن كثيراً من أصحاب المصانع استعانوا بأبنائهم في العمل بديلاً عن عمالهم وذلك بسبب عدم توفر فرص عمل لأبنائهم، وانخفاض في مستوى الإنتاج والبيع.

وبخصوص التحصيل العلمي لعينة أفراد الدراسة، يمكن القول وكما هو متعارف عليه في فلسطين أن من لا يكمل دراسته يذهب لتعلم حرفة ما أو يعمل عاملاً، ولكن ما هو واضح من التحليل أن ربع عينة أفراد الدراسة أو 24.39% هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى ويعملون في هذا القطاع، وهذا تفسير لارتفاع نسبة تزايد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات.

في حين تشير نتائج البيانات الشخصية أن من يعملون في هذا الحقل هم من أبناء المدينة بشكل عام، وقد يعزى هذا لتوفر الكثير من الموارد في المدينة أكثر منه في القرى. بالإضافة لذلك كانت جنين سوقاً تجارياً لحوالي نصف مليون من عرب فلسطين في داخل الخط الأخضر مما شجع سكان القرى الاستثمار والعمل في المدينة. أما بخصوص ثلث أفراد عينة الدراسة الذين يعملون خارج مدينة جنين) فغالبا ما يعملون بصناعة الحجر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة النسيج، وورق الفاين وغيرها من الصناعات البسيطة، التي تبدأ عملية الصناعة فيها من مراحل متطورة.

وللإجابة على أسئلة الدراسة، حول أثر انتفاضة الأقصى على البنية التحتية للصناعة في محافظة جنين، وفقاً لمجالات مشكلة الدراسة؟

جدول رقم (9)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال توفر المواد الخام

الوزن	المتوسط	المجال 1/ توفر المواد الخام
م. ب	4.39	أستطيع الحصول على المواد الخام، لكن بصعوبة
م	3.68	أستطيع الحصول على المواد الخام عن طريق طرف ثانٍ

م.ب	4.53	تضع إسرائيل عراقيل (كالتحكم والضرائب والأسعار) أمام المستورد الفلسطيني للمواد الخام، وبالتالي أتاثر بها
م.ب	4.26	استيراد المواد الخام يحتاج لوقت طويل مما يؤدي لتلف هذه المواد أحيانا
م	4.19	أستطيع الحصول على المواد الخام مباشرة من الدولة الموردة، ولكن بسبب العراقيل لا أفعل ذلك
م	3.46	هناك تحكم من الجهات الإسرائيلية بنوعية المواد الخام
م	4.02	ارتفعت أسعار المواد الخام كون الموردين من داخل إسرائيل ويتحكمون فيها
م	3.41	أحصل على المواد الخام في أي وقت أرغب ولكن بسعر عال جدا.
م.ب	4.34	ارتفاع أسعار المواد الأولية أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج

يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى متوسط حسابي حول مدى توفر المواد الخام هو 4.53 الذي نال موافقة عينة أفراد الدراسة بشدة لأن السلطات الإسرائيلية تفرض قيودا شديدة على المستوردين الفلسطينيين، ولهذا عانى قطاع الصناعة إلى حد كبير جدا بسبب عدم توفر و/أو نقص في المواد الخام. ويأتي في المرتبة الثانية المتوسطات الحسابية 4.39 و 4.34 على التوالي تؤكد على صحة الفقرة الأولى والفقرة الأخيرة في الجدول. وكننتيجة لهذا فإن تكلفة الإنتاج قد ارتفعت مما أدى إلى تأثير سلبي على قطاع الصناعة بأكمله. ويمكن القول أن آراء أفراد عينة الدراسة حول عدم توفر المواد الخام يقع في المدى بين الموافقة والموافقة بشدة لما يلاقونه من صعوبات كبيرة في الحصول على المواد الخام. ووفقا للمقابلات التي أجراها الباحث مع بعض الأفراد فقد أفادوا أن بعض الطلبات من المواد الخام تستغرق شهورا عدة للحصول عليها مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الإنتفاضة حيث كانت لا تستغرق أكثر من بضعة أيام. وفي المقابل فإن سعر المواد الخام قد ارتفع بشكل ملحوظ وأن المواد الخام التي انتظروها طويلا قد تصل في أحيان كثيرة تالفة ومخالفة للمواصفات. بالإضافة لتلك الصعوبات التي يواجهونها أثناء حصولهم على المواد الخام حيث يتطلب الموردون الدفع نقدا في حين قبل الأحداث كان يتم دفع ثمن المواد الخام على دفعات وليس على الأساس النقدي.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية تبعا لمجال السوق الداخلي

الوزن	المتوسط	المجال الثاني/ السوق الداخلي
متعدد	3.17	البضاعة التي يتم انتاجها تستغرق وقتا طويلا لتسويقها

متدد	2.75	السوق المحلي لم يعلق أمام بضاعتي
م. ب	4.30	هناك تراجع في الإنتاج بسبب قلة المتسوقين
م. ب	4.29	البضاعة المرسله للسوق الداخلي نقصت عما كان عليه الوضع سابقا
غ.م.ب	1.65	أعتمد على المتسوقين من داخل الخط الأخضر في شراء منتجاتي
م	3.60	هناك نقص ملحوظ في المبيعات إذا ما قورنت إلى ما كان عليه الوضع قبل الأحداث
م	3.42	على الرغم من الأحداث إلا أن مبيعاتي زادت عما كان عليه الوضع قبل الأحداث

تشير البيانات في جدول رقم (10) لمتوسطات حسابية مقارنة في الفترتين الثالثة والرابعة 4.30، 4.29 على التوالي والتي نال موافقة عينة أفراد الدراسة بشدة حول تراجع الإنتاج بسبب قلة المتسوقين وإلى قلة البضاعة المرسله للسوق الداخلي. وقد يعود السبب في ذلك إلى استمرارية الإغلاقات المفروضة على الشعب الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال. مما يحول دون وصول المتسوقين للأسواق الداخلية لشراء حاجاتهم. وقد يكون ذلك صحيحا لأن المنتجات الصناعية تعتبر سلعا غير أساسية وبالتالي يمكن الاستغناء عنها لفترة من الزمن. وفي نفس السياق بخصوص السوق الداخلي فإن المتوسطات الحسابية التي نتجت 3.60، 3.42 على التوالي تشير إلى أن الأفراد الذين ينتمون لهذا القطاع موافقون على النقص الملحوظ في مبيعاتهم من جهة وزيادة نسبة مبيعاتهم من جهة أخرى إذا ما قورنت بأوضاع ما قبل الانتفاضة. وهذا التناقض في الإجابة اضطر الباحث ليسأل ويجري أكثر من مقابلة مع بعض الأفراد وبعض المسؤولين في المؤسسات الحكومية، وكانت إجاباتهم أن الانتفاضة نعم قد أثرت على فئة كبيرة من هذا القطاع وكان هناك نقص ملحوظ في مبيعاتهم، ولكنها في نفس الوقت زادت قيمة المبيعات عند أفراد آخرين، فمن هؤلاء من استفاد من الانتفاضة ومنهم من تدمر جراء هذه الأحداث، وخير مقولة على ذلك (الغني يزداد غني والفقير يزداد فقرا).

استنتجا مما سبق حول آراء أفراد عينة الدراسة لهذا القطاع بخصوص "البضاعة المرسله للسوق الداخلي لم ترد بتاتا" كان متجانسا مع جميع أفراد عينة الدراسة بمعنى أنهم يستطيعون الوصول إلى السوق. ودليل على ذلك ما استنتجه الباحث الذي اعتمد على المقابلات الشخصية إلى حد كبير أن جميع القطاعات حسب آرائهم يستطيعون توصيل البضاعة للسوق الداخلي حتى في أوضاع الإغلاقات ومنع التجول، وذلك عبر طرق إلتفافية بعيدة عن نقاط التفتيش، ولكن العقبة التي تواجههم أن المتسوقين لا يستطيعون الوصول إلى السوق الداخلي لشراء حاجاتهم. أضف إلى ذلك

أن اللجوء لهذه الطرق الالتفافية يزيد من تكلفة البضائع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها، أو تلفها ومنها تقليل فرص تسويقها.

جدول رقم (11)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال السوق الخارجي

الوزن	المتوسط	المجال الثالث/ السوق الخارجي
غ. م	2.48	يتم تسويق المنتجات إلى الأسواق الخارجية بشكل جيد
غ. م	1.97	لم يكن هناك أي زيادة في مصاريف شحن البضاعة للسوق الخارجي
متردد	3.26	الطلب على منتجاتي متزايد من قبل السوق الخارجي
غ. م	2.43	المتسوقون من داخل الخط الأخضر سابقا أصبحوا يطلبون منتجاتي لتصلهم إلى أماكن تواجدهم
م	4.09	أرسل منتجاتي للسوق الخارجي ولكن بعد معاناة كبيرة مثل (النقل، عدم الدفع، المخاطر، الضرائب، المصادرة)
م	4.14	أستطيع توصيل منتجاتي للسوق الخارجي، ولكن بسبب الأحداث والعراقيل تصل مشوهة
م. ب	4.24	ارتفعت أسعار شحن المنتجات للسوق الخارجي وبقيت الأسعار كما هي
متردد	2.65	أصبحت أزود السوق الخارجي ببضاعة أقل جودة عما كان عليه الوضع سابقا بسبب ارتفاع المصاريف

كما هو واضح من الجدول فهناك إجماع من قبل عينة الدراسة على الصعوبات التي يواجهونها أثناء توصيلهم البضاعة للسوق الخارجي. وقد يكون السبب في ذلك ارتفاع مصروفات النقل و/أو إغلاق الطرق الرئيسية مما يضطر هؤلاء سلوك طرق وعرة وطويلة. مما نتج عنه وفي حالات كثيرة فساد و/أو تلف هذه البضاعة المرسله للسوق الخارجي، وتأكيدا لذلك ما جرى من مقابلات شخصية من قبل الباحث مع بعض أفراد عينة الدراسة. وعلى الرغم من هذه العراقيل والإغلاقات إلا أن بعضهم استطاع الوصول إلى السوق الخارجي عبر طرق طويلة ووعرة وخطرة أيضا، فعلى سبيل المثال قد تستغرق فترة توصيل البضاعة إلى مدينة نابلس المجاورة يوم كامل. واللافت للنظر أنه وعلى الرغم من تلك الصعوبات والطرق الوعرة بقيت الأسعار كما هي بل وفي بعض الأحيان انخفضت إذا ما قورنت بالأسعار ما قبل الانتفاضة. وبناء على ما تقدم وضع الباحث التساؤل التالي لمن قام بمقابلتهم، كيف تستمر تجارتكم وأنتم تقتطعون من أرباحكم ثمن النقل وزيارة أسعار المواد الخام وغيرها؟ فكانت إجاباتهم دون استثناء بشكل عام ليس هناك خيار آخر، يجب علينا البقاء حتى في

ظل هذه الظروف ويجب أن يستمر العمل حتى لو كان العمل خاسرا. هذا ما كان يفعله القليل من هذا القطاع الذين يخاطرون بأنفسهم وبيضاعتهم لتوصيلها للسوق الخارجي في المدن الفلسطينية مثل مدينة نابلس، وطولكرم، و رام الله، والخليل، وأريحا، ولكن ليس لقطاع غزة بتاتا بسبب الإغلاق المحكم. ولربما كان هذا الوضع إثباتا على قدرة الأعمال الصغيرة على الاستمرار في ظروف اقتصادية قاسية وصعبة، بعكس الأعمال الكبيرة التي لا تتحمل الاستمرار في مثل هذه الظروف، حيث برزت في هذه الدراسة القدرة الكبيرة والاصرار على الاستمرار من قبل الكثيرين من أصحاب الأعمال ولربما ساعدهم على ذلك انخفاض الأجور والعمالة العائلية، وأحيانا عدم تسديد بعضهم مختلف التزاماتهم.

جدول رقم (12)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال العمالة

الوزن	المتوسط	المجال الرابع/ العمالة
غ. م	2.31	العدد الموجود عندي من العمالة بقي كما هو قبل الانتفاضة
غ. م	2.12	زاد عدد العمال أثناء الانتفاضة ولكن بأجر قليل
م	3.93	تم تسريح عدد كبير من العمال إلى ما كان عليه الوضع سابقا
م	4.19	العدد الموجود عندي من العمال لم يتغير ولكن تم تنزيل الأجر
م	4.18	تم إلغاء جميع الفوائد الأخرى التي كان يتمتع بها العامل، كالتأمين والتوفير مثلا
م	3.48	تم طرد جميع العمال والاعتماد على أهل البيت في العمل بديلا عنهم
متردد	2.92	العمال الموجودين عندي لم يطردوا ولكن لم يستلموا أجرهم إلا بالمناسبات
غ. م	2.86	أصبح العمال يعملون على نسبة من الربح بدلا من الأجر الثابت
متردد	3.36	هناك قضايا بيني وبين العمال بسبب عدم الإيفاء بمستحقاتهم

ما من شك أن لانتفاضة الأقصى أثرا سلبيا كبيرا على العمالة الفلسطينية، وهذا ما بينته النتائج في جدول رقم (12)، فإن أغلبية كبيرة من أفراد عينة الدراسة أجمعوا على أن معظم العمال الذين لديهم قد فصلوا من العمل و/أو تم تخفيض عدد العمال ليصل لأكثر من النصف. وبعضهم أبقى عدد العمال عندهم كما هو ولكن بأجر أقل ليصل في بعض الأحيان لأكثر من نصف الأجر. وما تم ملاحظته أثناء المقابلات أن فئة من هذا القطاع سرحوا جميع العمال لديهم واعتمدوا على أفراد الأسرة بديلا عنهم. وفي بعض الحالات فإن الأفراد الذين أبقوا العمال لديهم إضافة لخفض أجرهم

ليصل لأكثر من النصف فقد تم إلغاء جميع الفوائد الأخرى التي كانوا يتمتعون بها سابقا كما هو مثبت بالمتوسطات الحسابية 4.19، 4.18 على التوالي. نتيجة لما سبق ولما قام به الباحث من مقابلات شخصية مع بعض العمال كانت ردودهم على النحو الآتي، نعم سوف نستمر في العمل بأجر قليل لأنه ليس هناك بديل آخر، وبعضهم استمر في العمل على نسبة من هامش الربح بدلا من الأجر الشهري الثابت، في حين أن بعضهم استمر في العمل بأجر جزئي يأخذ جزءا منه في المناسبات فقط. وما يثير الغرابة أن هناك بعض العمال وفقا لآرائهم أثناء المقابلات الشخصية أنهم يعملون مقابل قوت يومهم من الخبز في ذلك اليوم فقط. مما قاد الباحث ليسأل بعض أفراد هذه القطاعات عن هذا الأجر الزهيد، فكانت إجاباتهم أن هناك تدهورا كبيرا في أوضاعنا الاقتصادية وفي الإنتاجية، إذ كيف يمكن أن نلتزم بأجر هؤلاء العمال وبقيّة الالتزامات الأخرى ونحن في هذه الأوضاع المتدهورة. ولهذا فإن كثيرا من العمال لم يستلموا أجرهم منذ وقت طويل جدا وبينهم وبين أرباب العمل قضايا في المحاكم. وفي النهاية ما أكدته النتائج بشكل قاطع أنه ليس من أحد من هذه القطاعات زاد عدد العمال لديه ضمن هذه الظروف كما هو واضح في الجدول بالمتوسط الحسابي 2.12 ومن الطبيعي أن يكون عدم امكانية وصول الآلاف من العمال إلى أماكن عملهم في إسرائيل سببا رئيسيا لقبولهم العمل في أي مجال وبأي أجر، لا سيما وأن عدد العمال من أبناء محافظة جنين الذين كانوا يعملون داخل الخط الأخضر قبل الإنتفاضة كان حوالي 40000 عامل⁵.

جدول رقم (13)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال البنوك

الوزن	المتوسط	المجال الخامس/ البنوك
م	4.14	يتطلب البنك مني الايفاء بإجراءات كثيرة للحصول على تسهيلات بنكية
م	3.92	يتطلب البنك مني الايفاء بإجراءات كثيرة للحصول على قرض بنكي
م. ب	4.41	أعاني ويشدة من قلة السيولة النقدية
م. غ	2.21	يتطلب البنك مني نسبة فائدة مرتفعة للحصول على قرض بنكي

⁵ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله - فلسطين.

م. ب	4.31	يتطلب الأمر وقتاً طويلاً جداً للحصول على تسهيلات بنكية عما كان عليه الوضع قبل الأحداث
م. غ.	2.30	يتطلب البنك مني رهن جزء من أملاكي تحت تصرفه للحصول على تسهيلات بنكية
م	4.14	يتطلب البنك مني إجراءات تعجيزية للحيلولة دون منحي أي تسهيلات بنكية
م	4.19	في حال منحي البنك تسهيلات بنكية تكون هذه التسهيلات ضئيلة ولا تفي بالحاجة
م. ب	4.58	يستمر البنك في مراوغي للحصول على تسهيلات بنكية وبعد مضي وقت طويل يأسف البنك لعدم منح هذه التسهيلات بالمبلغ المطلوب

يوضح الجدول أعلاه بشكل ملحوظ أن جميع أفراد عينة الدراسة يعانون من نقص في السيولة النقدية كما هو واضح من المتوسط الحسابي 4.41. وهذا يتوافق مع الفقرة الأخيرة في الجدول التي تشير إلى أن البنك يستمر في المراوغة للحصول على تسهيلات بنكية وبعد مضي وقت طويل يأسف البنك لعدم منح هذه التسهيلات بالمبلغ المطلوب. وإجابة البنك لهم أن طلبهم قد رفض من قبل الإدارة المركزية. إضافة لذلك يتطلب البنك الكثير من الأوراق أو حتى يضع بعض العراقيل للحيلولة دون منح التسهيلات البنكية إذا ما قورن الوضع مع ما قبل الإنتفاضة. كل هذا قاد الباحث لمقابلة بعض العاملين في البنوك المحلية في مدينة جنين بشكل شخصي، والذين رفضوا أن تكون أسماؤهم معلنه أو حتى أسماء بنوكهم في هذا البحث. فهم يتخوفون من منح قروض و/أو تسهيلات بنكية في ظل هذه الظروف المليئة بالمخاطر خوفاً من عدم الالتزام بتسديدها، وحسب آرائهم أن هذه سياسة الإدارة المركزية غير المعلنه للجمهور. وهذا لا يعني أن البنوك لا تمنح قروضا و/أو تسهيلات بنكية فهناك بعض رجال الأعمال و الصناعة يأخذون قروضا وتسهيلات بنكية ولكن بمبلغ أقل بكثير من المبلغ الذي يطلبونه وذلك بسبب هذه الأوضاع. أما بخصوص المتوسطات الحسابية 2.21، 2.30 فهي تشير إلى أن البنوك فقط تتخوف من عدم الالتزام بالسداد وليس استغلال لهؤلاء الأفراد، كرفع نسبة الفائدة أو رهن العقار مثلاً.

ويجب التنويه إلى أن هناك بعض المؤسسات المالية المختصة بمنح قروض ودعم لهذه القطاعات، ومعظم هذه المؤسسات أجنبية وتمنح قروضا للصناعات البسيطة والمشروعات الصغيرة. وهذه القروض قليلة نسبياً وتعطى بالمناسبات أي ليس على أساس علمي ثابت. وينبغي الإشارة إلى أن البنوك المحلية تستثمر مدخرات الفلسطينيين لديها خارج فلسطين، وإذا منحت هذه البنوك قروضا تكون في الغالب قروضا استهلاكية كتمويل شراء سيارة مثلاً أو أثاث البيت وغيرها من القروض

الاستهلاكية والتي تذهب للعاملين الذين لديهم حسابات جارية في البنوك مما يضمن للبنك الالتزام بالتسديد، وهذا بدوره له أثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني الهش بشكل سلبي.

جدول رقم (14)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال الاستمرارية

الوزن	المتوسط	المجال السادس/ الاستمرارية
م	3.90	على الرغم من الأوضاع الحالية الا أن صناعتي ما زالت قائمة ومستمرة ولكن بشكل صوري وبخسارة
م. ب	4.31	بسبب الأوضاع الحالية تراجع الأوضاع عندي لأكثر من النصف، عما كانت عليه الأوضاع سابقا
م	3.82	الوضع مستمر ولكن لا يوجد منتجات بشكل جيد
م	4.04	استمراري بعلمي بخسارة على أمل أن الوضع سيتحسن مستقبلا
م. ب	4.34	استمراري بالعمل بخسارة بسبب عدم توفر عمل آخر
م. غ	2.43	توقفت عن العمل بسبب الخسارة
م. غ	2.60	توقفت عن العمل بسبب عدم وجود أسواق لمنتجاتي
متردد	2.61	توقفت عن العمل بسبب نقص المواد الخام
م. غ	2.53	توقفت عن العمل بسبب ارتفاع مصاريف التشغيل
م. غ	2.41	توقفت عن العمل بسبب الاغلاقات
م. غ	2.41	توقفت عن العمل بسبب عدم الايفاء بالمستحقات المطلوبة مني
متردد	3.17	توقفت عن العمل بسبب اعتمادي على السوق الإسرائيلية

ما يلفت الانتباه ويثير العجب أن هذا القطاع مستمر في عمله بشكل عام على الرغم من الخسارة التي يتكبدها هذا القطاع، على أمل أن الأوضاع سوف تتحسن. فكثير من أفراد عينة الدراسة يرفضون التوقف عن أعمالهم رغم الخسارة التي يتعايشون معها، كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لعدم موافقتهم التوقف عن العمل. فهذا يشير إلى تمسك أصحاب العمل الاستمرار رغم هذه الأوضاع الصعبة التي يواجهونها. حيث قام الباحث بزيارة بعض أفراد عينة الدراسة في مواقع عملهم ولاحظ الباحث أن بعضهم مستمرين في عملهم على الرغم من عدم وجود منتجات تنتج في مكان العمل و/أو إن وجدت هذه المنتجات فتكون قليلة جدا ولا تفي بمتطلبات الحد الأدنى للمصنع. كل هذا دفع الباحث ليوجه السؤال التالي لهؤلاء، كيف بإمكانكم الاستمرار في العمل وهناك الكثير

من السلع التي بإمكانكم إنتاجها غير موجودة؟ فكانت إجاباتهم وببساطة العمل في ظل الخسارة أفضل من الجلوس في البيت، فنحن منذ بداية الانتفاضة لا نقوم بتسديد الالتزامات كالإيجار والضرائب وحتى فواتير المياه والكهرباء والهاتف. وعلى سبيل المثال قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بقطع أكثر من 60% من الخطوط الهاتفية في المنطقة الصناعية لمدينة جنين لأنهم لم يسددوا الفواتير المستحقة عليهم منذ فترات طويلة قد تصل لسنة. وكنيجة لهذا الأثر السلبي (عدم الإيفاء بالالتزامات) وما له من انعكاسات سلبية على التجار أنفسهم، فهو أيضا ينعكس سلبا على الموردين من تجار ومنتجين، سواء داخل منطقة جنين أو خارجها. حيث يعاني الجميع من نقص في السيولة والتدفقات النقدية مما يؤثر عليهم بشكل سلبي.

جدول رقم (15)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال المنافسة

الوزن	المتوسط	المجال السابع/ المنافسة
م	3.85	تأثرت منجاتي بالمنتجات الأجنبية إلى حد كبير
م	4.17	أسعار المنتجات الأجنبية أقل من أسعار المنتجات المحلية
م	3.82	جودة المنتجات الأجنبية أفضل من جودة المنتجات المحلية
م. ب	4.31	عدم فرض قيود على المنتجات الأجنبية أدى إلى تراجع في مبيعاتي
م	4.12	يقبل المستهلكون على المنتجات الأجنبية لأن جودتها أفضل من منجاتي

يتضح من الجدول رقم (15) أن هذا القطاع قد تأثر بشكل سلبي إلى حد كبير نسبيا بالمنتجات الأجنبية المنافسة، التي تتمتع بأسعار أقل من أسعار المنتجات المحلية وذات جودة عالية. ولهذا القطاع خصوصية تختلف فيه عن باقي القطاعات كالتجار مثلا الذين يشترون السلع بغض النظر عن كونها محلية أو أجنبية بهدف بيعها وحساب نسبة هامش الربح منها. أما بخصوص عدم فرض قيود من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على المنتجات الأجنبية فقد بينت النتائج أن جميع أفراد عينة الدراسة بلا استثناء تأثروا سلبا بعدم فرض مثل هذه القيود، علما بأن هذا الوضع لم يكن كذلك قبل أحداث الإنتفاضة حيث كانت السلطة تفرض بعض القيود و/أو حتى تمنع بعض المنتجات من دخول الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف دعم المنتجين المحليين.

جدول رقم (16)

متوسط إجابات عينة أفراد الدراسة تبعا لمجال الدعم والتعويضات

الوزن	المتوسط	المجال الثامن/ الدعم والتعويضات
م	4.17	لم يتم تعويضي عن خسارتي من قبل الجهات الرسمية
م. ب	4.44	لم يكن هناك أي دعم لي من قبل الجهات الرسمية
م	4.02	في هذه الأحداث لم يتم زيارتي من قبل الجهات الرسمية
م	3.74	تلقيت دعما من قبل الدول المانحة خاصة بتشغيل الأيدي العاملة
متعدد	2.80	تلقيت دعما من قبل الدول المانحة خاصة ببعض الآلات التي أستخدمها في الإنتاج
م	3.53	تلقيت وعودات بالدعم والتعويض من قبل الجهات الرسمية
متعدد	2.61	تلقيت وعودات بالدعم والتعويض من قبل الدول المانحة
م	4.00	جميع وعودات الجهات الرسمية لم يتم الايفاء بها
متعدد	2.68	جميع وعودات الدول المانحة لم يتم الايفاء بها

بخصوص دعم وتعويض هذا القطاع لما لحق به من أضرار كثيرة، يتضح من الجدول أعلاه تبعاً لمتوسط إجابات عينة أفراد الدراسة كما هو واضح من المتوسطات الحسابية فإن نسبة كبيرة جداً من عينة الدراسة لم تتلق أي دعم و/أو تعويضات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة للأضرار التي تعرضوا لها جراء الأحداث، وهناك البعض أفاد أن هناك وعوداً فقط من قبل السلطة الفلسطينية ولم يتم الايفاء بها. في حين أن بعض الدول المانحة قامت بدعم قليل لفئة قليلة من هذا القطاع معظمها يصب في مجال الاستشارات والدورات التدريبية.

للإجابة على الأسئلة المفتوحة في نهاية الاستمارة تماشياً مع أسئلة الدراسة، فقد تم تلخيص ما أفاد به أفراد الدراسة من مشاكل يواجهونها على النحو الآتي:

لوحظ أن المشكلة الكبرى التي حظيت بالمرتبة الأولى هي عدم وجود سلطات مسؤولة تعمل على حماية هذا القطاع وقت الحاجة. وفي المرتبة الثانية كان النقص في المواد الخام والأدوات الفنية المساعدة في العمل. وفي المرتبة الثالثة كان عدم تلقي الأفراد الذين تضرر عملهم من الدبابات الإسرائيلية لأي دعم من السلطات المسؤولة.

مشكلة أخرى تتمثل بالدفع نقداً لأي مواد خام أو منتجات يشترونها، إضافة لذلك عدم قدرة السلطات على فرض قيود على المنتجات الأجنبية التي كان لها أثر سلبي واضح عليهم بشكل عام. وأخيراً مشكلة توصيل البضاعة للسوق بعد معاناة طويلة مما يؤدي إلى تلف هذه البضاعة وبالتالي عدم

شرائها من قبل المشتريين و/أو عدم قدرة المشتريين الوصول إلى السوق بسبب الإغلاق مما يؤدي لتلف هذه البضاعة..

اقتراحات أفراد الدراسة للحد من هذه العقبات تتمثل بما يلي: على السلطات أن تفرض الأمن والحماية ومنع النهب والاختلاس، وعلى السلطة أن تدعم وتعوض المتضررين من الدبابات الاسرائيلية، كما ويجب على السلطة العمل جادة على فتح الطرق وتعييدها للحيلولة دون معاناتهم وتلف بضاعتهم. كما ويجب على السلطة أن تفرض بعض القيود على المنتجات المنافسة حماية للمنتجات المحلية وبقائها. وأخيرا على السلطة أن تشجع عمل اتحاد لهذا القطاع يتولى عملية الاستيراد بدلا من الاستيراد الفردي العالي التكاليف.

نتائج فرضيات الدراسة:

بشكل عام يمكن القول كما أظهرت نتائج الاختبارات (تحليل التبيان الأحادي - غير المعلمي) إنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة أفراد الدراسة، وهذا تأكيد على قبول فرضية الباحث، كون جميع الاختبارات المتعلقة بمجالات الدراسة تبعا لبعض المتغيرات المستقلة، أظهرت قيمة ألفا أكبر من 0.05، وتعليق الباحث على تماثل نتائج الاختبار بشكل عام، على الرغم من وجود بعض الاختلافات البسيطة ولكن ليست ذات أهمية إحصائية (أنظر ملحق رقم 2)، يكمن في أن الأوضاع الحالية (الانتفاضة) أثرت على الجميع دون استثناء بغض النظر عن مجال العمل، أو الخبرة، أو العمر، أو مكان العمل، أو مستواهم التعليمي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاج: فيما يلي بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة:

1. إن أي محاولة لوقف هذا التدهور الاقتصادي الحالي يتطلب خطة مدروسة وفاعلة وسلطة تقوم على تنفيذ مثل هذه الخطة. ولكن بسبب غياب الخطة والسلطة فالأمل ضئيل في وقف هذا التدهور.

2. الاقتصاد الفلسطيني كان ومنذ سنوات ما قبل الانتفاضة ضعيفا ويعتمد على مصادر دخل مؤقتة، ومعظمها بيد إسرائيل، ولم يتوان الاسرائيليون عن استخدام سلاح الضغط الاقتصادي بالإضافة إلى إطلاق اليد لآلتهم العسكرية المدمرة في سبيل الحصول على مكاسب سياسية. وما سياسة بناء الجدار العازل الإسرائيلي إلا جزء من هذه الضغوط.
3. لوحظ بسبب غياب السلطة والمؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة عدم فعل شيء على صعيد إيجاد نوع من الحماية للمنتجات الوطنية أو مساعدة القائمين على هذا القطاع على الاستمرار ولو بالحد الأدنى. بل لوحظ تشجيع الاستيراد واتباع سياسة الاغراق، ربما كانت هذه السياسة نتيجة لسعي بعض المنتفذين في مراكز القرار لجني مكاسب وأرباح. وكذلك لم تحاول سلطة النقد التدخل لمنع أو تقنين سياسة البنوك العاملة في فلسطين والرامية إلى تشجيع شراء المنتجات الاستهلاكية عن طريق برامج التقسيط المريح الذي ينشط الترويج لها في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة.
4. بعض الأفراد ازداد دخلهم ومبيعاتهم نتيجة الظروف الحالية وهؤلاء يمكن تسميتهم بأغنياء الحرب، وقد استفادوا أيضا من الغياب الجزئي لسلطات الضرائب، ولم تقم هذه السلطات بملاحقتهم لاستيفاء جزء من حق الشعب الفلسطيني في ثروتهم المستجدة.
5. نرى أن السلطة وإن قامت ببعض الاصلاحات على النظام الاقتصادي والمالي ولكن لا يزال هنالك الكثير مما يمكنها القيام به حتى تستطيع إقناع مختلف القطاعات الاقتصادية بالتفاعل والتجاوب مع أي خطة اقتصادية قد تضعها السلطة. ونحن في جنين سمعنا الكثير عن اعتبار منطقة جنين منطقة منكوبة، وحتى قبل ذلك منطقة تطوير "أ"، ولكننا لم نر شيئا من هذا القبيل.

التوصيات:

كان الهدف الأساسي الذي سعت إليه هذه الدراسة هو وضع الحقائق العلمية والموضوعية أمام الباحثين والمهتمين في الاقتصاد. وقد تم بذل الكثير من الجهود للخروج بدراسة وإفية لهذا القطاع إلى حد ما. عن طريق إثراء منطقة جنين بدراسة حديثة قد تساعد بعض المهتمين لدراسات لاحقة نأمل أن تكون أكثر شمولية وعمقا. وعلى ضوء ما سبق يقترح الباحث بعض التوصيات أو الاجتهادات التي يرى بها منطلقا لاصلاح ما يمكن إصلاحه من وضعنا الاقتصادي المتدهور.

1. منطقة جنين بحاجة لدراسة كاملة وواقية بالتعاون مع كافة القطاعات الاقتصادية والسلطة للخروج بخطة مرنة قابلة للتطبيق في ظل الظروف الأمنية الحالية.
2. تفعيل دور المؤسسات الرسمية والاقتصادية ضروري جدا لإيصال الصورة إلى صانعي القرار، سواء على صعيد السلطة الوطنية الفلسطينية أو الجهات المانحة، مع التركيز على أن منطقة جنين لم تأخذ حقها قديما وحديثا.
3. استبدال الوعود الشفوية بدعم مادي ملموس وبزيارات مكررة للمسؤولين الاقتصاديين أصحاب القرار للمحافظة على الوقوف عن كئيب على الأوضاع المساوية التي يعيشها أهالي المحافظة.
4. على السلطة الوطنية الفلسطينية إيجاد نوع من الاعفاء الضريبي لهذه القطاعات بهدف الاستمرار في عملهم.
5. على المنتجين المحليين الاهتمام بجودة منتجاتهم وبأسعارها، وذلك بهدف المنافسة مع المنتجات الأجنبية، لا سيما وأن المستهلكين قد أصبح بمقدورهم ولو بشكل جزئي الحكم على نوعية المنتجات المحلية والأجنبية.
6. على السلطة الوطنية الفلسطينية والاتحادات الاقتصادية المختلفة التركيز بصورة كافية على التخطيط لهذا القطاع، وذلك عن طريق الزيارات والإرشادات من المختصين في مراكز القرار.
7. إيجاد نوع من الاتحادات في قطاع الصناعة تهتم بعملية شراء المواد الخام نظرا لمزايا الشراء بكميات كبيرة كخفض أسعارها وتقليل أجور نقلها.
8. على السلطة الوطنية الفلسطينية فرض الحماية لاستمرار الكثير من المنشآت الصناعية، لا سيما وأن فشل أي منشأة يزيد من نسبة البطالة، إضافة إلى الأثر الاقتصادي السلبي.
9. على الجميع من سلطة ومؤسسات اقتصادية الاستعداد لإمكانية توقف استمرار الدول المانحة كليا أو جزئيا لمساعدة هذا القطاع ولو بالحد الأدنى.

المراجع:

- الصوراني غازي، الواقع الراهن للاقتصاد الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، الحوار المتمدن - العدد 592، 2003./09/15.
- الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء عام 1999.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله - فلسطين.

- أبو راس منير، العامل الفلسطيني في مواجهة سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي، 2003،
<http://www.miftah.org/>
- Israel Government Gate way,
<http://www.cbs.gov.il/lmse.cgi?i=1&ti=8&r=0&f=3&o=0>

الملاحق

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري تبعاً لمتغير العمر

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
1	24.39	10	أقل من 25 سنة
2	19.51	8	25 - 30 سنة

3.5	17.07	7	31 - 35 سنة
7	09.76	4	36 - 40 سنة
6	12.20	5	41 - 45 سنة
3.5	17.07	7	أكثر من 45 سنة
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري تبعا لمتغير المؤهل العلمي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
2.5	24.39	10	توجيهي فما دون
1	36.59	15	معهد متوسط
2.5	24.39	10	جامعي
4	14.63	6	غير ذلك
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري تبعا لمكان العمل

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	مكان الإقامة
1	46.34	19	مدينة جنين
3	21.95	9	مخيم جنين
2	31.71	13	خارج مدينة جنين
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري تبعا لمتغير الخبرة

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
2	19.51	8	أقل من 5 سنوات
1	24.39	10	5 - 7 سنوات
3	17.07	7	8 - 10 سنوات
5.5	12.20	5	11 - 15 سنة

4	14.63	6	16 - 20 سنة
5.5	12.20	5	أكثر من 20 سنة
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري تبعا لمتغير طبيعة العمل

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	طبيعة العمل
3	26.83	11	صاحب مصنع
1	43.90	18	حرفي
2	29.27	12	صاحب مصنع وحرفي
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري تبعا لمتغير مكان العمل

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	مكان العمل
1	63.41	26	ضمن حدود مدينة جنين
2	36.59	15	خارج حدود مدينة جنين
	100.0	41	المجموع

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري تبعا لسنوات الخبرة في العمل الحالي

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
3	17.07	7	أقل من 5 سنوات
1.5	21.95	9	5 - 7 سنوات
4	14.63	6	8 - 10 سنوات
5.5	12.20	5	11 - 15 سنة

5.5	12.20	5	16 - 20 سنة
1.5	21.95	9	أكثر من 20 سنة
	100.0	41	المجموع

ملحق رقم (2)

التحليل الإحصائي لنتائج الفرضيات

Test of Hypotheses,

The one way Analysis of Variance was used (Kruskal-Wallis Test)

With regards to the following variables:

- ❖ Age
- ❖ Education
- ❖ Type of Work
- ❖ Experience
- ❖ Work Place

Variable	Age			Education			Type of Work			Experience			Work Place		
	Chi-Square	df	Asymp. Sig.	Chi-Square	df	Asymp. Sig.	Chi-Square	df	Asymp. Sig.	Chi-Square	df	Asymp. Sig.	Chi-Square	df	Asymp. Sig.
VAR000 10	9.459	5	.092	3.196	3	.362	.997	2	.607	4.298	5	.507	1.200	1	.273
VAR000 11	4.874	5	.431	8.359	3	.099	4.639	2	.098	.862	5	.973	.192	1	.661
VAR000 12	4.325	5	.504	6.736	3	.081	3.558	2	.169	6.049	5	.301	.023	1	.880
VAR000 13	5.377	5	.372	7.927	3	.088	.700	2	.705	3.824	5	.575	1.298	1	.255
VAR000 14	3.490	5	.625	.894	3	.827	1.643	2	.440	8.399	5	.136	.228	1	.633
VAR000 15	.780	5	.978	2.513	3	.473	.553	2	.758	4.801	5	.441	.017	1	.896
VAR000 16	3.280	5	.657	2.562	3	.464	1.240	2	.538	4.105	5	.534	1.841	1	.175
VAR000 17	7.130	5	.211	8.142	3	.073	.804	2	.669	3.110	5	.683	1.268	1	.260
VAR000 18	3.347	5	.647	4.596	3	.204	4.146	2	.126	1.684	5	.891	.055	1	.815
VAR000 19	1.361	5	.929	.879	3	.831	.035	2	.983	2.791	5	.732	.318	1	.573
VAR000 20	6.248	5	.283	3.742	3	.291	2.167	2	.338	4.855	5	.434	.258	1	.612
VAR000 21	2.197	5	.821	2.438	3	.487	5.073	2	.079	3.144	5	.678	.304	1	.582
VAR000 22	2.107	5	.834	7.461	3	.059	.355	2	.837	3.823	5	.575	.263	1	.608

VAR000 23	1.740	5	.884	.550	3	.908	2.534	2	.282	6.570	5	.255	.002	1	.964
VAR000 24	3.057	5	.523	2.026	3	.567	1.376	2	.503	2.190	5	.822	.947	1	.331
VAR000 25	8.007	5	.156	.954	3	.812	1.685	2	.431	7.850	5	.165	.320	1	.571
VAR000 26	4.512	5	.478	1.340	3	.720	2.814	2	.245	6.342	5	.274	1.013	1	.314
VAR000 27	4.760	5	.446	3.036	3	.386	.371	2	.831	3.960	5	.555	.010	1	.919
VAR000 28	8.529	5	.129	2.113	3	.549	2.174	2	.337	10.22 7	5	.069	1.121	1	.290
VAR000 29	2.244	5	.815	5.298	3	.151	7.810	2	.120	4.227	5	.517	.301	1	.583
VAR000 30	1.953	5	.856	6.915	3	.075	1.869	2	.393	.961	5	.966	.645	1	.422
VAR000 31	2.441	5	.785	1.220	3	.748	.111	2	.946	3.104	5	.684	.270	1	.603
VAR000 32	7.320	5	.198	7.678	3	.053	5.418	2	.067	2.643	5	.755	.704	1	.401
VAR000 33	4.045	5	.543	11.69 1	3	.119	2.987	2	.225	5.353	5	.374	.001	1	.975
VAR000 34	5.208	5	.391	3.373	3	.338	.184	2	.912	9.027	5	.108	5.387	1	.020
VAR000 35	2.393	5	.792	3.674	3	.299	3.314	2	.191	7.548	5	.183	3.466	1	.063
VAR000 36	5.285	5	.382	1.818	3	.611	1.901	2	.387	2.092	5	.836	.023	1	.880
VAR000 37	7.828	5	.166	2.644	3	.450	4.173	2	.124	4.624	5	.112	.016	1	.899
VAR000 38	5.342	5	.376	5.256	3	.154	.124	2	.940	5.177	5	.395	.144	1	.705
VAR000 39	.793	5	.977	5.207	3	.222	6.807	2	.083	7.944	5	.159	.008	1	.931
VAR000 40	2.832	5	.726	5.437	3	.142	2.494	2	.287	6.910	5	.227	1.504	1	.220
VAR000 41	7.677	5	.175	4.404	3	.221	3.826	2	.148	5.239	5	.387	.551	1	.458
VAR000 42	4.697	5	.454	3.945	3	.267	5.627	2	.060	.791	5	.978	.741	1	.389
VAR000 43	3.066	5	.690	2.716	3	.437	4.055	2	.132	7.203	5	.206	.336	1	.562
VAR000 44	1.543	5	.908	1.108	3	.121	11.32 6	2	.083	4.196	5	.522	.872	1	.351
VAR000 45	7.687	5	.174	1.523	3	.677	.412	2	.814	8.718	5	.121	1.196	1	.274

VAR000 46	3.979	5	.552	7.659	3	.054	2.265	2	.322	1.664	5	.893	.474	1	.491
VAR000 47	2.156	5	.827	1.058	3	.787	1.494	2	.474	2.740	5	.740	1.506	1	.220
VAR000 48	6.819	5	.234	2.572	3	.462	10.02 3	2	.337	7.032	5	.218	1.851	1	.174
VAR000 49	3.500	5	.623	7.639	3	.054	1.834	2	.400	.979	5	.964	.156	1	.693
VAR000 50	2.618	5	.759	.881	3	.830	1.520	2	.468	5.371	5	.372	2.555	1	.110
VAR000 51	4.592	5	.468	10.58 4	3	.157	3.463	2	.177	2.052	5	.842	1.100	1	.294
VAR000 52	6.721	5	.242	10.55 6	3	.121	3.209	2	.201	12.80 6	5	.105	.547	1	.460
VAR000 53	1.612	5	.900	1.926	3	.588	.021	2	.990	6.021	5	.304	.936	1	.333
VAR000 54	5.618	5	.345	6.543	3	.088	2.166	2	.339	2.797	5	.731	.031	1	.861
VAR000 55	2.003	5	.849	2.168	3	.538	.399	2	.819	3.953	5	.556	1.333	1	.248
VAR000 56	5.380	5	.371	2.375	3	.498	.525	2	.769	5.012	5	.414	.156	1	.693
VAR000 57	10.64 2	5	.059	3.257	3	.354	4.872	2	.087	5.294	5	.381	.645	1	.422
VAR000 58	1.955	5	.855	4.439	3	.218	.410	2	.815	1.168	5	.948	.067	1	.795
VAR000 59	4.775	5	.444	.772	3	.856	2.440	2	.295	13.43 5	5	.092	.115	1	.734
VAR000 60	8.283	5	.153	2.712	3	.438	5.515	2	.063	3.127	5	.680	.816	1	.366
VAR000 61	4.689	5	.455	7.106	3	.069	.691	2	.708	2.938	5	.710	.008	1	.928
VAR000 62	4.290	5	.508	5.100	3	.165	2.062	2	.357	3.504	5	.623	.097	1	.755
VAR000 63	2.243	5	.815	7.074	3	.070	.717	2	.699	1.562	5	.906	1.779	1	.182
VAR000 64	4.551	5	.473	2.368	3	.500	.404	2	.817	1.539	5	.908	.804	1	.370
VAR000 65	1.591	5	.902	3.530	3	.317	.205	2	.903	2.355	5	.798	.168	1	.682
VAR000 66	6.747	5	.240	3.094	3	.377	1.460	2	.482	11.41 5	5	.084	1.761	1	.185
VAR000 67	7.442	5	.190	.801	3	.849	4.209	2	.122	1.352	5	.930	.449	1	.503
VAR000 68	2.468	5	.781	4.083	3	.253	4.850	2	.088	2.667	5	.751	.272	1	.602

VAR000 69	10.22 5	5	.069	9.227	3	.067	6.903	2	.072	1.433	5	.921	1.639	1	.200
VAR000 70	6.272	5	.281	4.435	3	.218	1.991	2	.369	4.446	5	.487	2.078	1	.149
VAR000 71	2.264	5	.812	1.917	3	.590	1.500	2	.472	3.470	5	.628	.078	1	.780
VAR000 72	5.871	5	.319	.172	3	.982	1.788	2	.409	6.346	5	.274	1.432	1	.231
VAR000 73	3.210	5	.668	4.413	3	.220	1.330	2	.514	5.419	5	.367	4.973	1	.026
VAR000 74	3.943	5	.558	.939	3	.816	2.350	2	.309	6.350	5	.274	1.326	1	.249
VAR000 75	6.098	5	.197	3.865	3	.276	3.110	2	.211	8.465	5	.132	.056	1	.813
VAR000 76	6.924	5	.226	10.28 2	3	.016	.105	2	.949	8.359	5	.138	.474	1	.491
VAR000 77	3.888	5	.566	6.940	3	.074	.222	2	.895	1.693	5	.890	.406	1	.524
VAR000 78	8.409	5	.135	7.248	3	.064	.723	2	.697	5.088	5	.405	.608	1	.436